قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٢٣١ لسنة ٢٠١٨

بالموافقة على اتفاق المنحة المبسط بين حكومة جمهورية مصر العربية والوكالة الفرنسية للتنمية بشأن مشروع إعادة تأهيل ترام الرمل بالإسكندرية بمبلغ ٨ ملايين يورو ، والموقع فى القاهرة بتاريخ ٢٠١٨/٣/٨

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على نص المادة (١٥١) من الدستور ؛

وبعد موافقة مجلس الوزراء ؛

قـــرر :

(مادة وحيدة)

ووفق على اتفاق المنحة المبسط بين حكومة جمهورية مصر العربية والوكالة الفرنسية للتنمية بشأن مشروع إعادة تأهيل ترام الرمل بالإسكندرية ، بمبلغ ٨ ملايين يورو ، والموقع فى القاهرة بتاريخ ٢٠١٨/٣/٨ ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٥ رمضان سنة ١٤٣٩هـ

(الموافق ٢١ مايو سنة ٢٠١٨م) .

عبد الفتاح السيسى

وافق مجلس النواب على هذا القرار بجلسته المعقودة فى ١٠ شوال سنة ١٤٣٩ هـ

(الموافق ٢٤ يونية سنة ٢٠١٨ م) .

اتفاق منحة مُبَسّط

بين

حكومة جمهورية مصر العربية

والوكالة الفرنسية للتنمية

لمشروع إعادة تأهيل ترام الرمل بالإسكندرية

اتفاق منحة مبسط

رقم CEG 1013 03A

بين :

حكومة جمهورية مصر العربية

ممثلة فى الدكتورة/ سحر نصر - بصفتها وزيرة الاستثمار والتعاون الدولى وفقًا للقرار الرئاسى رقم ٩٢ لعام ٢٠١٧ الصادر بتاريخ ١٦ فبراير ٢٠١٧ ، المخولة على النحو الواجب للأغراض المذكورة فى هذا الاتفاق وفقًا لتفويض التوقيع رقم ٢٠١٨/٢٩ الصادر من قبل وزير الخارجية .

(المشار إليها فيما بعد بـ"المستفيد") .

(الطرف الأول)

و

الوكالة الفرنسية للتنمية

هيئة فرنسية عامة ، مقرها الرئيسى كائن فى 5, rue Roland Barthes, PARIS XII° المسجلة بسجل شركات باريس للشركات والتجارة تحت رقم B.775665599 ممثلة فى السيدة/ ستيفانى لانفرانكى - بصفتها مديرة مكتب الوكالة الفرنسية للتنمية بالقاهرة المفوضة بتوقيع هذا الاتفاق بموجب الصلاحيات المخولة لها لهذا الغرض والصادرة من مدير عام الوكالة فى ٢ يونيو ٢٠١٦

(المشار إليها فيما بعد بـ"الوكالة الفرنسية للتنمية") .

(الطرف الثانى)

(حكومة جمهورية مصر العربية والوكالة الفرنسية للتنمية المشار إليهما فيما بعد مجتمعين بـ"الطرفان" وإلى كل منهما على حدة بـ"الطرف") .

قد اتفقتا على ما يلى :

جدول المحتويات

التمهيد ١٤
القسم الأول - بنود المنحة ١٦
البند ١ - الغرض من الاتفاق ١٦
القسم الثانى - طرق استخدام المنحة ١٧
البند ٢ - استخدام المبالغ ١٧
البند ٣ - الشروط السابقة لسحب المبالغ ١٧
البند ٤ - تسليم طلبات السحب وآليات السداد ١٧
البند ٥ - الموعد النهائى للسحب الأول ١٨
القسم الثالث - التعهدات والأحكام المتنوعة ١٨
البند ٦ - الاتفاق التنفيذى للمنحة ١٨
البند ٧ - اختيار المقر القانونى ١٩
البند ٨ - اللغة ١٩
البند ٩ - الاختصاص القضائى والقانون الحاكم ١٩
البند ١٠ - الدخول حيز النفاذ والإنهاء ٢٠
الملحق - وصف المشروع ٢٢

التمهيد

حيث إنه :

١ - تسعى حكومة جمهورية مصر العربية إلى زيادة عدد ركاب ترام الرمل بالإسكندرية وسرعته ومستوى الخدمة المقدمة عن طريق ضبط مساره وتطوير عرباته ومحطاته ("المشروع") وتم اختيار المشروع فى فبراير ٢٠١٥ كمشروع النقل قصير المدى ذى الأولوية القصوى فى الإسكندرية بواسطة لجنة التسيير التى يرأسها وزير النقل والأطراف المعنية الرئيسية القومية والمحلية بالتخطيط والتنفيذ فى قطاع النقل بالإسكندرية . وكان اختيار المشروع قائمًا على نتائج وتوصيات التشخيص المفصل الخاص بشبكة النقل فى الإسكندرية الذى أجرى من مايو ٢٠١٣ إلى فبراير ٢٠١٥ ، وأجريت دراسة الجدوى الخاصة بالمشروع بين فبراير ٢٠١٥ حتى أبريل ٢٠١٦ ، وقد تم تمويل التشخيص المفصل لشبكة النقل فى الإسكندرية ودراسة الجدوى الخاصة بالمشروع من خلال منحة قدرها ٥٠٠٠٠٠ يورو مفوضة للوكالة الفرنسية للتنمية بواسطة مرفق الجوار للاستثمار التابع للاتحاد الأوروبى .

٢ - فى هذا السياق ، وقعت حكومة جمهورية مصر العربية والوكالة الفرنسية للتنمية اتفاق تسهيل ائتمانى رقم CEG 101301Y (اتفاق تسهيل ائتمانى مبسط) فى ١٦ مايو ٢٠١٧ بقيمة مائة مليون يورو (١٠٠٠٠٠٠٠ يورو) كحد أقصى . وتم التصديق على هذا الاتفاق المبسط بواسطة مجلس النواب المصرى بجلسته المنعقدة فى ٧ نوفمبر ٢٠١٧ ، وكما هو موضح فى ملحق الاتفاق ، تقدم الوكالة الفرنسية للتنمية طلب منحة إلى مرفق الجوار للاستثمار التابع للاتحاد الأوروبى .

٣ - وافق مجلس إدارة مرفق الجوار للاستثمار التابع للاتحاد الأوروبى فى اجتماعه الـ٢٧ المنعقد فى ٦ يوليو ٢٠١٧ على إتاحة منحة بقيمة ثمانية مليون يورو (٨٠٠٠٠٠٠ يورو) (المنحة) كمساهمة للمشروع ، يتم استخدامها فى تنفيذ المشروع وإدارتها من قبل الوكالة الفرنسية للتنمية . ووقع الاتحاد الأوروبى والوكالة اتفاق تفويض لهذه المنحة فى ١٩ ديسمبر ٢٠١٧

٤ - وفقًا لقرار رقم C20170463 بتاريخ ٢٠ أكتوبر ٢٠١٧ ، وافقت الوكالة الفرنسية للتنمية على إتاحة المنحة للمستفيد وفقًا للشروط المذكورة للمساهمة فى تمويل المشروع على النحو الموصوف فى ملحق هذا الاتفاق .

٥ - على النحو المنصوص عليه فى البند ٦ أدناه ، يوافق الطرفان على أن تبرم الوكالة الفرنسية للتنمية اتفاق منحة منفصل (الاتفاق التنفيذى للمنحة) مع المستفيد ويتضمن هذا الاتفاق البنود والشروط التى ستتيح الوكالة بموجبها المنحة للمستفيد .

من ثم ، تم الاتفاق على ما يلى :

يحدد الطرفان التزاماتهما فى البنود المذكورة فى هذا الاتفاق والملحق المرفق به والذى يشكل جزءاً لا يتجزأ من هذا الاتفاق (المشار إليه فيما بعد بـ"اتفاق منحة المبسط) .

ولأغراض اتفاق المنحة المبسط الماثل ، للمصطلحات أدناه المستخدمة بالأحرف الكبيرة المعانى المحددة لها قرين كل منها :

"الملحق" يعنى الملحق المرفق باتفاق المنحة المبسط والذى ينص بالأساس على وصف المشروع .

"يوم عمل" :

(أ) فى حالة السحب أو إجراء المستفيد لعملية سداد ، فهو يعنى الأيام (غير السبت أو الأحد) التى يتم فيها فتح البنوك للعمل العام فى باريس ، وهى اليوم المحدد target day الذى يتم فيه سحب الأموال فى إطار المنحة .

(ب) فى حالة الإخطار أو أى حالة أخرى غير المذكورة فى النقطة (أ) عاليه فهى تعنى الأيام (غير الجمعة أو السبت أو الأحد) والتى يتم فيها فتح البنوك للعمل العام فى القاهرة وباريس .

"اليورو" يعنى العملة الأوروبية الوحيدة القانونية للدول الأعضاء فى الاتحاد الاقتصادى والنقدى الأوروبى ، بما فى ذلك فرنسا .

"الاتفاق المالى الثنائى للاتحاد الأوروبى" يعنى الاتفاق المالى الذى سيتم إبرامه بين الاتحاد الأوروبى وحكومة جمهورية مصر العربية والذى يهدف أيضًا إلى تمويل المشروع .

"المنحة" تعنى التمويل المتاح فى ظل اتفاق المنحة المبسط الماثل بواسطة الوكالة للمستفيد على النحو الموصوف فى البند (٣) من التمهيد أعلاه .

"الاتفاق التنفيذى للمنحة" يعنى اتفاق المنحة المفصل الذى سيبرم بين الوكالة والمستفيد . وينص هذا الاتفاق المفصل على البنود والشروط التى تتيح بموجبها الوكالة المنحة للمستفيد .

"الجهة المنفذة" تعنى الجهة المسئولة عن تنفيذ المشروع باسم وبالنيابة عن المستفيد والتى يفوضها المستفيد لهذا الغرض قبل توقيع الاتفاق التنفيذى للمنحة .

"المشروع" يعنى المشروع كما هو موصوف فى الملحق .

"اتفاق التسهيل الائتمانى المبسط" يعنى الاتفاق المبرم بين الوكالة الفرنسية للتنمية وحكومة جمهورية مصر العربية فى ١٦ مايو ٢٠١٧

TARGET DAY يعنى اليوم الذى يكون فيه نظام Trans European Automated Real Time Gross Settlement Express Transfer 2 (TARGET2) أو أى نظام آخر يتبعه مفتوح للسداد باليورو .

(القسم الأول)

بنود المنحة

البند ١ - الغرض من الاتفاق :

تتيح الوكالة للمستفيد ، الذى يقبل ذلك ، منحة بحد أقصى :

٨,٠٠٠,٠٠٠ يورو (ثمانية ملايين يورو) .

وتم الاتفاق بين الطرفين على أن تكون المبالغ الموضحة فى الاتفاق المبسط للمنحة باليورو ، مالم يتم الإشارة إلى عملة أخرى .

(القسم الثانى)

طرق استخدام المنحة

البند ٢ - استخدام المبالغ :

تستخدم المنحة فقط لتمويل المشروع ، على النحو الموصوف فى الملحق (وصف المشروع) ، وتعفى جميع عقود الخدمة التى يتم تمويلها من خلال المنحة من ضريبة القيمة المضافة وأى ضرائب أو رسوم أو تكاليف .

البند ٣ - الشروط السابقة لسحب المبالغ :

يخضع سحب مبالغ المنحة لاستيفاء الشروط التالية والشروط الأخرى التى سينص عليها فى الاتفاق التنفيذى للمنحة :

توقيع اتفاق المنحة المبسط الماثل قبل ٢٠ أكتوبر ٢٠١٨

توقيع اتفاق المنحة المبسط ودخوله حيز النفاذ وفقًا للإجراءات الدستورية المطبقة فى جمهورية مصر العربية .

توقيع الاتفاق التنفيذى للمنحة ودخوله حيز النفاذ وفقًا للنصوص القانونية والإدارية المطبقة فى جمهورية مصر العربية .

موافاة الوكالة الفرنسية للتنمية بالمبالغ المفوضة إليها من الاتحاد الأوروبى المخصصة للمنحة .

البند ٤ - تسليم طلبات السحب وآليات السداد :

يقر المستفيد صراحة بأن ترسل الجهة المنفذة (أو أى جهة أخرى أو وزارة ذات صلة) طلبات السحب باسم المستفيد ونيابة عنه فى ظل الاتفاق التنفيذى للمنحة . وتسلم طلبات السحب بواسطة الجهة المنفذة نيابة عن المستفيد لمدير مكتب الوكالة الفرنسية للتنمية بالقاهرة . وسيحدد الاتفاق التنفيذى للمنحة بالتفصيل كيفية إعداد وتقديم طلبات السحب .

وقبل تقديم طلبات السحب ، يتعين على الجهة المنفذة موافاة الوكالة باسم الشخص أو الأشخاص المفوضين بالتوقيع على طلبات السحب نيابة عن المستفيد فى إطار المنحة ، مع دليل بتفويضهم ونماذج من توقيعاتهم .

البند ٥ - الموعد النهائى للسحب الأول :

يحدد الموعد النهائى للسحب الأول فى الاتفاق التنفيذى للمنحة . وتحتفظ الوكالة بالحق فى إلغاء هذا الاتفاق والاتفاق التنفيذى للمنحة إذا لم تتم عملية السحب الأولى بحلول هذا التاريخ .

كما أنه منصوص صراحة على أن التزام الوكالة بإتاحة المنحة للمستفيد يخضع لـ :

١ - تلقى الوكالة الفرنسية الأموال المفوضة إليها من الاتحاد الأوروبى والمخصصة للمنحة .

٢ - تلقى الوكالة طلب السحب الأول بالشكل والمضمون المرضيين لها خلال الخمسة عشر (١٥) يوم عمل قبل حلول الموعد النهائى للسحب الأول والذى سيتم تحديده فى الاتفاق التنفيذى للمنحة . وإذا لم تتلقَّ الوكالة طلب السحب المشار إليه بحلول هذا التاريخ ، يمكن للوكالة إلغاء المنحة .

(القسم الثالث)

التعهدات والأحكام المتنوعة

البند ٦ - الاتفاق التنفيذى للمنحة :

ينص كل من الاتفاق المبسط والاتفاق التنفيذى للمنحة على البنود والشروط التى تتيح الوكالة بموجبها المنحة للمستفيد (وخصوصًا ، على سبيل المثال لا الحصر ، التعهدات والضمانات التى يقدمها المستفيد والمتطلبات الخاصة بإجراءات الشراء وتنفيذ المشروع وإجراءات إعداد التقارير والشروط السابقة للتوقيع والسحب) والتى تكون ملزمة للطرفين . يتم شراء السلع والخدمات التى يتم تمويلها بواسطة مبالغ المنحة وفقًا للقواعد الإرشادية ذات الصلة بالشراء الممول من الوكالة الفرنسية للتنمية فى الدول الأجنبية والتى تسلم المستفيد نسخة منها .

وتبدأ مرحلة التنفيذ التشغيلى منذ يوم دخول الاتفاق التنفيذى للمنحة حيز النفاذ .

البند ٧ - اختيار المقر القانونى :

لأغراض بنود اتفاق المنحة المبسط وشروطه ، يختار الطرفان مقراً قانونيًا فى العناوين التالية :

حكومة جمهورية مصر العربية ، ممثلة فى وزارة الاستثمار والتعاون الدولى فى القاهرة ، ٨ شارع عدلى ، وسط البلد ، القاهرة .

الوكالة الفرنسية للتنمية ، الكائن مقراتها فى :

5 rue Roland Barthes- 75598 Paris Cedex 12

حيث تعد كافة الإجراءات المعلنة إليهما على هذه العناوين صحيحة .

البند ٨ - اللغة :

تم التوقيع على أصول اتفاق المنحة المبسط باللغتين الإنجليزية والعربية ولكل منهما ذات الحجية .

وفى حالة الاختلاف فى تفسير الاتفاق المبسط أو فى حالة التحكيم بين الطرفين ، يعتد بالنص الإنجليزى .

البند ٩ - الاختصاص القضائى والقانون الحاكم :

القانون الحاكم : يخضع الاتفاق المبسط للقانون الفرنسى .

يتم تسوية أى نزاع أو خلاف ذات صلة باتفاق المنحة المبسط ، بقدر الإمكان ، بالاتفاق المتبادل بين الأطراف .

إذا تعذر تسوية النزاع المذكور أعلاه وديًا خلال ستة أشهر من تاريخ إخطار أحد الأطراف بوجود نزاع ، يحال النزاع إلى المحاكم ذات الاختصاص القضائى فى باريس .

وتتعهد كل من حكومة جمهورية مصر العربية والوكالة الفرنسية للتنمية بتنفيذ الأحكام الصادرة عن محاكم باريس المختصة فى فرنسا .

البند ١٠ - الدخول حيز النفاذ والإنهاء :

يدخل هذا الاتفاق حيز النفاذ منذ تاريخ إخطار المستفيد للوكالة الفرنسية للتنمية باستيفاء جميع المتطلبات القانونية ويعتبر هذا التاريخ بدءاً من استلام هذا الإخطار ، ويبقى الاتفاق سارى المفعول لمدة ١٠٨ أشهر بدءاً من تاريخ توقيع الاتفاق التنفيذى للمنحة (المدة) . ويجب توقيع اتفاق المنحة المبسط قبل ٢٠ أكتوبر ٢٠١٨ ، وإلا يحق للوكالة الفرنسية للتنمية إلغاء المنحة .

ومع ذلك ، إذ لم يتم التوصل إلى اتفاق آخر بحلول ٢٠ أكتوبر ٢٠١٨ لمد فترة تنفيذ المشروع إلى ١٠٨ أشهر فى الاتفاق المالى الثنائى مع الاتحاد الأوروبى فإنه سيتم تخفيض المدة إلى ١٠٢ شهر اعتباراً من تاريخ توقيع الاتفاق التنفيذى للمنحة .

تحتفظ الوكالة الفرنسية بالحق فى إنهاء اتفاق المنحة المبسط دون اللجوء لإجراءات محددة فى حالة :

(أ) عدم توقيع الاتفاق المبسط قبل ٢٠ أكتوبر ٢٠١٨

(ب) عدم استيفاء الشروط السابقة لأول عملية سحب قبل الموعد النهائى للسحب الأول والذى سيتم تحديده فى الاتفاق التنفيذى للمنحة .

كما تحتفظ الوكالة بالحق فى إنهاء الاتفاق المبسط فى حالة وقوع أى من الأحداث التى سيشار إليها فى الاتفاق التنفيذى للمنحة (تغيير جوهرى عكسى ، الانسحاب أو تأجيل أو توقف المشروع ، انعدام الصفة القانونية ...) .

وسوف تخطر الوكالة المستفيد بإنهاء الاتفاق عن طريق البريد المسجل . ويكون على المستفيد فى هذه الحالة ، عند طلب الوكالة ، ونظراً لوقوع أى من الأحداث المشار إليها إعادة الأموال المستلمة فى إطار الاتفاق التنفيذى للمنحة كليًا أو جزئيًا إلى الوكالة .

مع عدم المساس بما سبق ، يمكن مد المواعيد النهائية المشار إليها أعلاه بالاتفاق المتبادل من خلال الخطابات المتبادلة بين الطرفين .

أبـرم هذا الاتفـاق من ثـلاث (٣) نسخ أصليـة باللغـتـين الإنجلـيـزية والعـربيـة ، وتسلم نسخة منها للوكالة .

فى القاهرة ، بتاريخ ٨ مارس ٢٠١٨

المستفيد ويمثله الدكتورة/ **سحر نصر**

وزيرة الاستثمار والتعاون الدولى

(**التوقيع**)

و

الوكالة الفرنسية للتنمية ، ويمثلها

السيدة/ **ستيفانى لانفرانكى**

مدير مكتب الوكالة الفرنسية للتنمية بالقاهرة .

(**التوقيع**)

بحضور :

السفير/ **ستيفان روماتيه**

سفير فرنسا بمصر ، الشريك فى التوقيع

(**التوقيع**)

الملحق

وصف المشروع

يهدف المشروع المقترح إلى إعادة تأهيل ترام الرمل بالإسكندرية ، وينص ملحق اتفاق التسهيل الائتمانى المبسط تفصيليًا على خطة التمويل وإعادة التأهيل .

تستخدم المنحة بقيمة ٨ ملايين يورو لتمويل الدعم الفنى والتى ستتألف من الإجراءات الإرشادية التالية :

إدارة المشروع والدعم الفنى .

دعم التشغيل والصيانة .

دراسة حول التكامل بين وسائل النقل فى محور مشروع ترام الرمل .

دراسة عن التكامل الحضرى فى محور مشروع ترام الرمل .

إجراءات لخلق بيئة أكثر ملاءمة للمرأة لركاب ترام الرمل الإناث .

أنشطة الترويج والتوعية .